الأمم المتحدة

A/59/800

الجمعية العامة

Distr.: General
19 May 2005
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٨٤ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تعزيز دور القطاع الخاص وتنظيم المشاريع في تمويل التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يوجز هذا التقرير بعض القضايا الرئيسية المتصلة بدور القطاع الخاص وتنظيم المشاريع في تمويل التنمية. وهو يستجيب لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٤/٦٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الذي طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. ويبحث التقرير القضايا المتصلة بتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية وتعزيز الإجراءات المتصلة بتنظيم المشاريع، والقطاع الخاص من أجل تيسير التنمية. وهو يستند إلى حد كبير إلى تقرير اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية، كما يستند بالطبع إلى المبادئ والتوصيات التي اتُفق عليها في توافق آراء مونتيري الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي لتمويل التنمية. وهو يستند كذلك إلى طائفة من المصادر الأخرى، بما فيها التقارير والدراسات الاستقصائية الصادرة عن البنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمحفل الاقتصادي العالمي. ويستفيد التقرير أيضا من المعلومات المستمدة من حلقات العمل والمشاورات التي نظمتها الجهات التجارية الرئيسية المشاركة في عملية الأمم المتحدة لتمويل التنمية، والكتابات الأكاديمية عن تنظيم المشاريع، والبحوث التي أجرتها المعاهد التجارية.

210605 200605 05-35158 (A)
0535158

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-٢	٣
ثانيا –	تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية	٣-٢٣	٣
	ألف – البيئة القانونية والتنظيمية	٤-٩	٣
	بـاء – العمل والمعايير ذات الصلة	١٠-١٢	٥
	جيم – الوصول إلى التمويل	١٣-١٥	٦
	دال – البنية الأساسية	١٦-١٨	٨
	هاء – المعلومات	١٩-٢٠	٩
	واو – البيئة المحلية والدولية للسياسات العامة	٢١-٢٣	١٠
ثالثا –	تعزيز تنظيم المشاريع	٢٤-٣٧	١١
	ألف – عناصر تنظيم المشاريع وعلاقته بالتنمية الاقتصادية	٢٦-٢٨	١١
	بـاء – بعض النظريات من أجل تعزيز تنظيم المشاريع	٢٩-٣٦	١٢
	جيم – الآثار على السياسات العامة	٣٧	١٦
رابعا –	الإجراءات التي يتخذها القطاع الخاص لتيسير التنمية	٣٨-٥٤	١٦
	ألف – المبادرات الخاصة لتعزيز التنمية	٣٩-٤٤	١٧
	بـاء – شبكات الأعمال التجارية الخاصة: المجموعات والروابط	٤٥-٤٩	١٩
	جيم – البحث عن الفرص في أسواق قاعدة الهرم السكاني	٥٠-٥٤	٢١

أولا – مقدمة

١ – طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠٠٤/٦٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة عن تمويل التنمية يتعلق بدور القطاع الخاص مع الأخذ في الحسبان بالتقرير المعنون ''إطلاق العنان لروح تنظيم المشاريع: إنجاح المشاريع التي ينظمها الفقراء''[١]، لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٢ – وينقسم التقرير إلى ثلاثة أجزاء. يبحث الجزء الأول المتطلبات الأساسية لتحسين البيئة العامة للأعمال التجارية في البلدان النامية، ومن خلال القيام بذلك ينظر في مدى التقدم الحاصل والعقبات القائمة في هذه المجالات. ويتعلق الجزء الثاني بالعوامل الأساسية التي تساعد على إيجاد شركات صالحة – تعمل على تعزيز تنظيم المشاريع في المجال الاقتصادي – ولو أن الفرق بين الظروف التي تتيح ازدهار الشركات الصالحة والعوامل الأكثر تحديدا التي تولد مهارات في مجال تنظيم المشاريع ليس واضح المعالم، وهذان الموضوعان مترابطان. ويتعلق الجزء الثالث من التقرير بالإجراءات التي يتخذها القطاع الخاص لتيسير التنمية، وهو يبحث في شراكات أصحاب المصلحة المتعددين، والشبكات والفرص التجارية التي تتيح توفير السلع والخدمات للفقراء.

ثانيا – تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية

٣ – لئن اختلفت الآراء بشأن العوامل التي تشكل البيئة المواتية للأعمال التجارية، فمن المفيد التركيز على ستة شروط عامة جرى تقبلها عموما باعتبارها سمات مهمة لتلك البيئة وهي: الأنظمة والقوانين المناسبة والقابلة للإنفاذ، العمالة والمعايير ذات الصلة، توفر التمويل، البنية الأساسية، المعلومات، وتهيئة بيئة من السياسات المحلية والدولية المواتية. وتعد هذه الشروط بصفة خاصة حاسمة لجميع عمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي المسؤولة عن توفير فرص العمالة وتوليد الدخل، ويمكن تعريفها باعتبارها محركا رئيسيا في مجال التخفيف من حدة الفقر[٢].

ألف – البيئة القانونية والتنظيمية[٣]

٤ – يتمثل أحد أغراض القوانين والأنظمة في حماية المصلحة العامة. وهناك مقصد آخر ويتمثل في حماية المواطنين من أنفسهم، أو في حماية أحدهم من الآخر. وقد تطورت القوانين والأنظمة في البلدان الصناعية مع تغير الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية. ونتيجة لهذا فهي تميل إلى أن تتباين بين البلدان. فعلى سبيل المثال قد تكون بعض جوانب البيئة القانونية

والتنظيمية المتعلقة بالأعمال التجارية في البلدان الأوروبية، مختلفة تماما عن تلك الموجودة في الولايات المتحدة أو اليابان. ولا يوجد تعريف بسيط للقوانين والأنظمة التي يمكن وصفها بأنها مثالية لكي تعتمدها البلدان النامية. وعلاوة على ذلك فإن السهولة التي يمكن بها تطبيق الجوانب المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية، وإنفاذها وإصلاحها، قد تتباين بين البلدان والمناطق بما يتفق مع تجربتها التاريخية، وثقافتها وسياستها.

٥ - وفي الوقت ذاته، فمن المعروف جيدا أن القوانين والأنظمة لا تُفلح في تلبية الأهداف الاجتماعية المبتغاة في كثير من البلدان، بما فيها البلدان النامية، وهي تضر ببيئة الأعمال التجارية من خلال فرض تكاليف غير ضرورية، وزيادة حالات عدم التيقن والمخاطر والإبقاء على الحواجز التي تعترض المنافسة، أو إقامة تلك الحواجز. ولذا يبدو أن هناك حدودا لإصلاح بعض جوانب البيئة التنظيمية والقانونية في كثير من البلدان، دون إخلال بالأهداف الاجتماعية الأوسع نطاقا. وتتباين الدرجة التي يمكن بها القيام بذلك فيما بين البلدان كما يعتمد ذلك على ما يجري التصدي له بصفة خاصة. وبالرغم من ذلك تحدد فيما يلي ثلاثة مجالات رئيسية قد يكون للإطار القانوني والتنظيمي فيها أثر قوي على بيئة الأعمال التجارية.

٦ - ويتعلق أول هذه المجالات بافتتاح العمل التجاري وإنهائه. ويشير البنك الدولي إلى أن المتطلبات البيروقراطية لبدء عمل تجاري في كثير من البلدان مرهقة ومضيعة للوقت. فقد تبين أن تأسيس العمل التجاري في منطقتي أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يستغرق وقتا أكثر مما يستغرقه في غيرهما. وفي الوقت ذاته، يجري إدخال تحسينات في بعض البلدان النامية في جميع المناطق، وكذلك في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ويشمل ذلك أمثلة جديرة بالذكر كالأرجنتين والأردن والمغرب ونيبال وسري لانكا[٤]. وفيما يتعلق بإنهاء المشاريع التجارية، توجد في عدد من البلدان النامية قوانين وأنظمة تقيد إمكانية قيام المشاريع التجارية بإعادة تنظيم نفسها أو بإنهاء أعمالها. ومن المهم في الوقت ذاته حماية الأصول الإنتاجية في حالات إشهار الإفلاس. وقد نفّذ عدد من البلدان إصلاحات تتعلق بقانون الإفلاس.

٧ - ويتعلق الجانب الحاسم الثاني في البيئة القانونية والتنظيمية بحقوق الملكية. ففي كثير من البلدان النامية، لا يكون جزء كبير من ممتلكات الأراضي مسجلا بصورة رسمية. ويمكن أن يؤدي تسجيل الممتلكات إلى تحسين قيمة الأراضي والوصول إلى القروض (نظرا لأنه يمكن استخدام الأراضي ورأس المال كضمان إضافي للحصول على قروض مصرفية)، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة الحجم والقطاع غير الرسمي. ويوفر ذلك أيضا الأمن

للملاك من خلال تقليل المخاطر في حالة قيام شخص آخر بالمطالبة بأراضيهم. على أنه يلزم أن تكون برامج تسجيل الممتلكات مشفوعة بعدد من التدابير التكميلية إذا أريد لها أن تكون فعالة في تحقيق هذه الأهداف. والأهم من ذلك، أن تسجيل الممتلكات يلزم أن يقترن بإدخال تحسينات تتعلق بتكلفته وفعاليته وإلا فستظل الممتلكات تُشترى وتباع بصورة غير رسمية. وتشير الدلائل إلى أنه فيما بين البلدان النامية، استحدثت بعض بلدان شرق آسيا نظاما فعالا لتسجيل الممتلكات. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إدخال تحسينات تكميلية أيضا فيما يتعلق بقوانين الضمانات (بحيث لا يصبح رهن الممتلكات باهظ التكلفة) والنظام القانوني (بحيث يتاح للمصارف الاستيلاء على الممتلكات المرهونة، عند الاقتضاء، في حالة إخفاق المدين في تسديد الديون).

٨ - ثالثا، يعد الإنفاذ الفعال للعقود وحماية حقوق الدائنين، من الأمور ذات الأهمية الأساسية لتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية. وهذا بدوره يتطلب نظاما للمحاكم يتمتع بحسن الأداء. وتنزع الإجراءات القضائية في حل المنازعات التجارية إلى البيروقراطية المفرطة في عدد من البلدان النامية بالمقارنة مع البلدان الصناعية. ومع ذلك، فإن عددا من البلدان ما برح ينفذ تحسينات في هذا المجال، ولا سيما كولومبيا التي خفضت الوقت اللازم لفض المنازعات بنسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٣[٥]. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤدي تحسين الشفافية والمعلومات إلى تيسير إنفاذ العقود وذلك بتمكين الشركات من أن تعرف مقدما التاريخ التجاري والمعلومات الائتمانية فيما يتعلق بشركائها المحتملين. وسيذكر بإسهاب المزيد بشأن موضوع المعلومات في القسم الثاني - دال. ولا بد أن يؤدي إصلاح قوانين الضمانات، المذكور آنفا، إلى المساعدة على تعزيز حقوق الدائنين.

٩ - ويلزم دعم القوانين والأنظمة المناسبة في المجالات السابق ذكرها، من خلال الإنفاذ الفعال، الأمر الذي يستدعي في كثير من النواحي، تعزيز البنية الإدارية الأساسية والمحاكم، ومعالجة مشكلة الفساد. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تصبح الأنظمة معقدة أكثر من اللازم، كما يلزم أن تكون متسقة مع بعضها البعض، وبسيطة ليتسنى فهمها وتطبيقها.

باء - العمل والمعايير ذات الصلة

١٠ - تعتبر معايير العمل مهمة بصفة خاصة في الاقتصادات التي لا يوجد بها أنظمة ضمان اجتماعي مستقرة. فالمراد منها عامة، حماية العمال من الإجراءات التعسفية التي يقوم بها أرباب الأعمال في الاقتصادات كما أنها مصممة لهذا الغرض. ومن ناحية ثانية، فإن هذه المعايير يمكن أن تصبح أحيانا أكثر تقييدا: فعلى سبيل المثال، يحدث في بعض البلدان أن يعيق أرباب الأعمال إعداد التقارير غير الضرورية، والقواعد التفصيلية المرهقة التي لا تحقق الأثر

المطلوب منها، ولا تفيد في الحقيقة سوى أن تعيق نمو الأعمال التجارية الخاصة، مع ما يرتبط بذلك من إعاقة إنشاء وظائف جديدة. وأكثر ما يثير القلق، أنها قد تسهم أيضا بصورة كبيرة في توسيع نطاق القطاع غير الرسمي حيث لا يتمتع العمال في الغالب عادة بأي حماية.

١١ - وقد ذكر أنه يمكن لبعض البلدان أن تضع معايير للعمالة أكثر مرونة، وأن تكفل في الوقت ذاته حماية اجتماعية كافية للعمال[٦]، ولو أن القدرة على القيام بهذا ستعتمد على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة. وأدخل عدد من البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في أوروبا نظاما للعمالة أكثر مرونة في العام الماضي[٧]. ومن ناحية ثانية، فلئن كان هناك تقدم صوب مزيد من المرونة بالنسبة لمعايير العمل، فعلى البلدان أن تكفل بقاء درجة من الاستقرار في مجال التوظيف. وتوجد أدلة على أن الاستقرار في مجال التوظيف (ثبات الوظيفة) يرتبط إيجابيا بالمكاسب الإنتاجية؛ فمن شأن ذلك أن يزيد من المكاسب، عن طريق التعلم من خلال العمل، فضلا عن زيادة الحوافز للشركات لكي تستثمر في مجال التدريب[٨]. ومن ثم يلزم إقامة توازن بين المرونة والاستقرار.

١٢ - وهناك حاجة أيضا إلى توفير المعايير المناسبة في المجالين الاجتماعي والبيئي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الإبقاء على متطلبات الصحة والسلامة الملائمة في مكان العمل. وأخيرا فمن المهم وجود معايير بيئية مناسبة من شأنها أن ترصد وتضع الضوابط فيما يتعلق بالعوامل الخارجية غير المواتية التي تولدها الشركات.

جيم - الوصول إلى التمويل

١٣ - ترى دراسات استقصائية مختلفة أن الحصول على التمويل يمثل عقبة بالنسبة للأعمال التجارية في عدد من البلدان النامية، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر تأثرا نظرا للمخاطر العالية وتكاليف المعاملات، ولا سيما مقارنة بحجم القروض، المرتبط بإقراضهم. وهذه بدورها تعد بدرجة كبيرة دالة على الافتقار إلى المعلومات المتعلقة بالمؤسسات، وعلى ضعف الحماية القانونية المكفولة للدائنين وسوء إنفاذ حقوق الملكية أو إنفاذها بشكل غير ملائم. ويتناول الفرعان ثانيا - هاء، وثانيا - ألف، بعض السياسات الرئيسية التي تتصدى لنواحي القصور هذه. وهي تشمل تدابير لجعل المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر توافرا. ويشمل ذلك إقامة مكاتب وخدمات للمعلومات المتعلقة بالقروض، للمساعدة على إعداد خطط الأعمال التجارية؛ وتعزيز القوانين، وإنفاذها في مجالات من قبيل العقود واستخدام الضمانات؛ وتعزيز قدرة المؤسسات المالية في مجال تقييم فعالية القروض من حيث

التكلفة؛ وتقليل الحواجز التي تعترض الوصول إلى المؤسسات التي توفر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك مثلا من خلال وضع أنظمة أكثر مرونة.

١٤ - وفي الوقت ذاته، اتُخذت مبادرات إضافية لزيادة وصول المؤسسات ذات الجدارة الائتمانية إلى التمويل. فعلى سبيل المثال، وضعت الحكومات والوكالات المتعددة الأطراف مثل المؤسسة المالية الدولية برامج لضمان القروض، بغرض تغطية نسبة مئوية من الخسائر المحتملة بسبب عدم تسديد الديون، وبذا تقلل من المخاطر المتوقعة جراء إقراض المؤسسات الصغيرة الحجم. على أنه لا يوجد اتفاق كامل بشأن فعالية برامج ضمان القروض، وقد وُجه لها نقد بسبب عدد من أوجه القصور مثل المخاطر المعنوية، ومشاكل الانتقاء غير المواتية، والتكاليف الإدارية المرتفعة. وتمثلت إحدى المبادرات السياسية الأخرى في تعزيز التأجير لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تلبية احتياجاتها من معدات الأعمال التجارية. ففي باكستان، على سبيل المثال، قدمت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون الدعم في مجال التأجير للمؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا. على أن التأجير له قيود أيضا، وقد لا يكون مناسبا لجميع المؤسسات[٩].

١٥ - وكانت هناك أيضا مبادرات عامة - خاصة لتوليد مصادر تمويل جديدة وإضافية للشركات الأصغر حجما. وهناك عدد من صناديق رأسمال المجازفة موجهة للتنمية، وهناك أيضا اتجاه بين مؤسسات تمويل التنمية الدولية، والوطنية لإنشاء صناديق رأس مال المجازفة في البلدان النامية. وتُعتبر منظمة تنمية الكومنولث، وشركة تمويل التنمية الهولندية ومصرف التنمية الآسيوي من بين الوكالات العديدة المشتركة في هذه المبادرات. وقد يكون رأس مال المجازفة المستعد لتقبل مخاطر أعلى، ولا يتطلب ضمانات من المقترضين، ملائما بصفة خاصة لتوفير التمويل للشركات الابتكارية الصغيرة في البلدان النامية. وفي الوقت ذاته، فإن دوره الحقيقي مع ذلك ما برح محدودا بالنظر إلى الافتقار إلى الفرص الاستثمارية و ''آليات الخروج'' المحدودة (نظرا للأسواق الرأسمالية النامية بقدر أقل من اللازم). وكانت هناك أيضا مبادرات في بعض البلدان لزيادة خيارات التمويل بالسندات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فقد اضطلعت جمهورية كوريا، على سبيل المثال، بتدابير لتشجيع إصدار السندات من جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم[١٠]. ومن بين أهداف المبادرة الآسيوية لسوق السندات[١١] زيادة خيارات تمويل السندات بالنسبة للشركات الأصغر حجما في آسيا.

دال – البنية الأساسية

١٦ – تعد القيود في مجال البنية الأساسية الفعلية – ولا سيما بالنسبة للطاقة، والاتصالات، والنقل – عقبة رئيسية تعوق أنشطة المؤسسات في البلدان النامية.

١٧ – وتعد هذه العيوب شائعة في سائر المناطق النامية، وهي شديدة بصفة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، وفي جنوب آسيا[١٢]. ولئن كانت الترتيبات التي يقوم بها القطاع العام في مجال البنية الأساسية لا تزال جوهرية، فيعتقد أن مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية وتمويلها، قد أصبح أمرا مستصوبا بدرجة متزايدة نظرا لاجتماع كل من احتياجات التمويل المرتفعة، والضغوط المالية التي تواجهها الحكومات. على أن ملاءمة مشاركة القطاع الخاص في البنية الأساسية قد تتباين بصورة واسعة في شتى القطاعات، والبلدان والمناطق داخل البلدان. ولقد كانت هذه المشاركة ناجحة بصفة خاصة في قطاع الاتصالات، حيث تتيح أحدث التكنولوجيات والخبرات المتوفرة للمشغلين الخاصين، ميزة جلية. ويستطيع القطاع الخاص أيضا أن يقوم بدور مهم في تمويل قطاع الطاقة والمشاركة فيه. وقد نفذت بعض البلدان أيضا نماذج عامة – خاصة لتمويل وإنشاء وتشغيل شبكات الطرق والمياه بوصفها امتيازات قانونية على أن الاعتبارات الخاصة لا تستوعب دوما بصورة ملائمة العوامل الخارجية الأوسع نطاقا، والمتولدة عن البنية الأساسية[١٣]. وعندما يكون الأمر كذلك، يكون للقطاع العام دورا أساسيا في تمويل تلك السلع العامة وتوفيرها. وقد يكون من المعقول أيضا بالنسبة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تصبح أكثر نشاطا في تمويل تلك المشاريع[١٤].

١٨ – وبالرغم من ازدياد الحاجة لقيام القطاع الخاص بتمويل مشاريع البنية الأساسية في مجالات من قبيل الطاقة، انخفض التمويل الخاص لمشاريع البنية الأساسية في البلدان النامية، بشكل حاد في السنوات الأخيرة[١٥]. وإزاء هذا، قام الشركاء في مجال الأعمال التجارية والجهات المشاركة[١٦] في عملية تمويل التنمية التي تقوم بها الأمم المتحدة، بإنشاء أفرقة خبراء معنيين بتمويل البنية الأساسية لتيسير الحوار بين القطاعين العام والخاص بشأن سبل تخفيف المخاطر التي تواجه كلا من المستثمرين الأجانب والمحليين في مشاريع البنية الأساسية. وشارك أعضاء هذا الفريق أيضا في مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين، الجارية بشأن هذا الموضوع والتي نظمها المحفل الاقتصادي العالمي كجزء من عملية تمويل التنمية. وتشمل الآراء التي نوقشت خلال هذه المشاورات، في جملة أمور اقتراحات تتعلق بآليات لتخفيف المخاطر

التنظيمية، وزيادة دور البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية في مجال التخفيف من المخاطر، عن طريق زيادة المساندة المالية لضماناتها، وتعزيز الإقراض بالعملة المحلية. على أن هذه المقترحات وغيرها، لا تزال تقتضي مزيدا من التقييم النقدي، والمناقشة والتطوير. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد اتفاق بشأن المدى الذي يمكن فيه للمستثمرين الخاصين في مشاريع البنية الأساسية أن يحصلوا على تغطية لمخاطرهم. والشعور السائد على نطاق واسع هو أن مخاطر السوق العادية، بما في ذلك مخاطر تخفيض قيمة العملة، ينبغي أن يتحملها القطاع الخاص، بينما يتحمل القطاع العام العوامل الخارجة عن السيطرة، من قبيل المخاطر التنظيمية والقوة القاهرة[١٧].

هاء – المعلومات

١٩ – يمكن لانعدام المعلومات، أو نقصها، التأثير على الأعمال التجارية بشتى السبل. وبداية، تصبح المؤسسات المالية والجهات المستثمرة أكثر ترددا في الإقراض في هذه البيئة. وتعني نواحي القصور في المعلومات أن الأعمال التجارية أنفسها تحصل على قدر محدود من البيانات عن الفرص والمخاطر. ويمكن أن تعالج هذه المشاكل إلى حد ما بإنشاء شبكات معلومات ائتمان و/أو وكالات إبلاغ مملوكة للحكومات. وقد أُنشئت شبكات معلومات الائتمان خلال السنتين الماضيتين في أرمينيا والهند وبلغاريا ولاتفيا وسلوفينيا، وجرى تحسينها في ٢٠ بلدا آخر. كما أُنشئت وكالات إبلاغ مملوكة للحكومات في عدد من البلدان، بما فيها بنغلاديش وبوليفيا ونيجيريا[١٨]. كذلك بُذلت جهود لترقية معايير المحاسبة والكشف في بعض البلدان.

٢٠ – ونظرا لأهمية المعلومات، فهي تتطلب أن تتسم بالدقة، والمصداقية، وتوفيرها في الوقت المناسب. ورغم اتخاذ عدد من المبادرات الدولية والوطنية لتنفيذ تحسينات في هذا المجال، فإن ممثلي الأعمال التجارية في عملية الأمم المتحدة لتمويل التنمية دعوا، خلال جلسات استماع وحلقات عمل، إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز توفير معلومات مصنفة على أساس القطاعات ويعتد بها في البلدان النامية. وأوصى الممثلون أنفسهم ببناء القدرات لتيسير الحوار في الإنترنت بين الأعمال التجارية، ووكالات ترويج الاستثمار، وغير ذلك من المسؤولين الحكوميين ذوي الصلة.

واو – البيئة المحلية والدولية للسياسات العامة

٢١ – لا بد من وجود قدر كافٍ من الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي لكي تعمل الأعمال التجارية بفعالية. ومع ذلك، ينبغي فهم استقرار الاقتصاد الكلي بمعناه الواسع الذي لا يقتصر على استقرار الأسعار والسياسات المالية السليمة، وإنما يشمل أيضا وجود دورات أعمال تجارية أكثر سلاسة، وأسعار صرف قادرة على المنافسة، وحوافظ ديون خارجية سليمة، ونظم مالية محلية وبيانات ميزانية سليمة للقطاع الخاص[١٩]. وهذه المتغيرات ليست بالضرورة شديدة الترابط، ونتيجة لذلك، ينبغي لمقرري السياسات تحقيق التوازن بينها. وعلى سبيل المثال، فإن معدلات التضخم المنخفضة والمستقرة تتيح للشركات آفاقا أبعد مدى لتخطيط استثماراتها. ومع ذلك، فإن حماس مقرري السياسات الزائد لتخفيض معدلات التضخم المتدنية أصلا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى إحجام الاستثمار، ويقلص إجمالي الطلب، وقد يؤثر على بيانات الميزانية للقطاع الخاص.

٢٢ – ومن المهم أيضا أن تكون هناك استراتيجيات تمكينية لقطاعات الإنتاج، بما في ذلك الاستراتيجيات التي تعنى بالتنمية الريفية. وعلى مقرري السياسات دور هام في إطار قواعد منظمة التجارة الدولية يتمثل في تحديد القطاعات والأنشطة التي قد تكون فيها ميزة نسبية محتملة لبلد ما أو لمنطقة ما داخل البلد، كما يضطلعون بدور هام في التشجيع على تنمية تلك القطاعات والأنشطة. وفي إطار مجموعة التدابير التمكينية، ينبغي أن تكون هناك سياسات لتعزيز التطور التكنولوجي والتشجيع على الابتكار والتعلم[٢٠]. وهناك أيضا حاجة إلى النظر عن كثب في تنمية ترتيبات التكامل والشبكات مثل تجمعات قطاعات الإنتاج التي تعزز نشر وتأثير التغير التقني والتنظيمي[٢١]. وستهدف هذه العناصر جميعا إلى تعزيز تنظيم المشاريع وتنمية شركات قادرة على المنافسة في قطاعات دينامية من شأنها تحقيق مكاسب في جميع مجالات الاقتصاد وتوفير دافع للنمو والتنمية. ويشدد تحليل هذه المواضيع في الفصل الثالث، والفرع رابعا – باء من هذا التقرير، على عدم وجود تعريف واحد لاستراتيجيات قطاع الإنتاج للبلدان النامية وعلى أنه سيتعين تنويع السياسات المطلوبة وفقا لمرحلة التنمية الاقتصادية لكل اقتصاد أو منطقة.

٢٣ – ورغم أن تعزيز البيئة المؤاتية للأعمال التجارية هو أولا وقبل كل شيء مسؤولية البلدان النامية، فإنه يمكن أيضا تقديم المساعدة على الصعيد الدولي. وعلى سبيل المثال، يمكن للمساعدة التقنية التي تقدمها منظمات العون المتعددة الأطراف والثنائية أن تضطلع بدور هام في تمكين البلدان النامية من إصلاح القوانين واللوائح، وتعزيز النظام القانوني، وتحسين إتاحة المعلومات، وتيسير الاستثمار في الهياكل الأساسية، ودعم تصميم استراتيجيات ملائمة

لقطاع الإنتاج. علاوة على ذلك، يمكن أيضا جعل البيئة الدولية مواتية أكثر لمشاريع البلدان النامية عن طريق تحسين تنسيق العون وأنشطة منظمات المانحين المتعددة الأطراف والثنائية. وسيستفيد المجتمع الدولي أيضا من إصلاح النظام التجاري العالمي لتوفير فرص أكثر عدلا للمصدرين من البلدان النامية والاستقرار والقابلية للتنبؤ فيما يتعلق بالقواعد والإجراءات. وأخيرا، من المهم كفالة بيئة اقتصاد كلي عالمية مستقرة بما يشمل، على وجه الخصوص، تجنب التغيرات الكبيرة والمفاجئة في معدلات الفائدة وأسعار الصرف الدولية.

ثالثا – تعزيز تنظيم المشاريع

٢٤ – رغم أن التركيز كان حتى الآن على البيئة المؤاتية الأوسع التي تتيح للشركات السليمة والقادرة على المنافسة أن تزدهر، يعنى الفرع الثالث بالعوامل الأساسية التي تؤدي إلى نشأة الشركات القوية وتعزز تنظيم المشاريع في الاقتصاد. وعلى هذا النحو، يبحث هذا الفرع بعض العوامل التي قد تؤثر بشكل مباشر أكثر في تنظيم المشاريع، مع التركيز بوجه خاص على الظروف المتصلة باكتساب المهارات والتعلم. وبالطبع، هناك علاقة تربط بين المسألتين ولذا تؤثر متغيرات بيئة الأعمال التجارية الأوسع نطاقا على نوعية تنظيم المشاريع، والعكس صحيح.

٢٥ – ولا يحاول هذا الفصل تغطية كامل نطاق التفكير المتعلق بتنظيم المشاريع، وإنما يهدف عوضا عن ذلك إلى النظر في بعض الأفكار المثيرة للاهتمام التي تجلت بشأن هذه المشكلة، والتي جرى تطبيقها أو تترتب عنها آثار على السياسات.

ألف – عناصر تنظيم المشاريع وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

٢٦ – يُعد تنظيم المشاريع مسؤولا عن كثير مما يجري في عالم الأعمال التجارية من المنافسة والابتكار كما أنه يحتل مكانة رئيسية أيضا في الدول التي تسعى إلى تحقيق القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. ووفقا لما أورده الاقتصادي جوزيف شومبيتر، يتحقق ذلك عن طريق عملية تعرف باسم ''التدمير الإبداعي'' تُمثِّل فيها الابتكارات التي يأتي بها منظمو المشاريع تحديات لتكنولوجيات ومنتجات الصناعات القائمة وتجعلها غير مواكبة للعصر. ويُعرَّف الابتكار هنا بمعنى عام ويشمل استحداث سلع وخدمات جديدة، ووضع أساليب إنتاج أو استراتيجيات تسويق جديدة، وفتح أسواق جديدة، واكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام أو استغلال الموارد المعروفة سابقا، وإنشاء هياكل صناعية جديدة في قطاع معين[٢٢]. والأدوار الوظيفية الثلاثة التي تذكر أكثر من غيرها لمنظمي المشاريع تتمثل فيما يلي: المجازفة (أي الاستعداد للدخول في مخاطر ومواجهة حالات من عدم التيقن)،

والنزعة الابتكارية (أي إنتاج الأفكار المبتكرة ونشرها وتطبيقها)، والبحث عن الفرص (التعرف على الفرص الجديدة للربح واغتنامها)[٢٣].

٢٧ - ويفترض نموذج الرصد العالمي لتنظيم المشاريع وجود علاقة نصف دائرية بين نشاط تنظيم المشاريع في اقتصاد/منطقة ما والدخل القومي[٢٤]. وينقسم منظمو المشاريع إلى ''منظمي مشاريع الضرورة'' (أي منظمي المشاريع الذين يحاولون بدء عمل تجاري لعدم وجود خيارات العمل لديهم) و''منظمي مشاريع الفرص'' (أي منظمي المشاريع الذين يفون بالأدوار الوظيفية التقليدية للبحث عن المخاطر، والنزعة الابتكارية، والسعي إلى اغتنام الفرص). وفي البلدان والمناطق المتدنية الدخل، تكون مستويات أنشطة تنظيم الأعمال عالية إلا أن هذه الأنشطة غالبا ما تكون ناجمة عن ارتفاع مستويات تنظيم مشاريع الضرورة. وبالتالي، تنحو أنشطة تنظيم المشاريع الابتدائية في هذه الظروف إلى استخدام التكنولوجيات الأقدم ولا توفر الكثير من الابتكارات. ومع تزايد الثروة في البلد أو المنطقة واقتراب دخول ذلك البلد/المنطقة من مستوى الدخل المتوسط وبلوغها ذلك في نهاية المطاف، عادة ما يلاحظ انخفاض في مجمل نشاط تنظيم المشاريع نتيجة لانخفاض معدلات تنظيم مشاريع الضرورة (حيث يرجع ذلك إلى تزايد عدد فرص العمل في المؤسسات المحلية والأجنبية الأكبر حجما). وتشهد البلدان والمناطق ذات الدخل الأكبر زيادة في مجمل نشاط تنظيم المشاريع تتصل أساسا بزيادة مستويات تنظيم مشاريع الفرص، التي تتطلب هياكل أساسية أفضل وتطورا تكنولوجيا[٢٥].

٢٨ - والنتيجة الرئيسية للملاحظات المذكورة آنفا أن منظمي المشاريع في البلدان (أو المناطق) ذات المستويات المختلفة من التنمية الاقتصادية يواجهون تحديات مختلفة، كما أن السياسات والظروف المواتية لتنظيم المشاريع في بلد ما (أو منطقة ما) في وقت ما، قد لا تكون بالضرورة مواتية في بلد آخر. ويتضمن الفرع التالي تفصيلا لهذه النقطة يستقصي نظريات من أجل تعزيز تنظيم المشاريع.

باء - بعض النظريات من أجل تعزيز تنظيم المشاريع

١ - ظروف إطار تنظيم المشاريع

٢٩ - يفترض نموذج الرصد العالمي لتنظيم المشاريع بأن النمو الاقتصادي هو نتيجة لمجموعتين متوازيتين من الأنشطة المترابطة فيما بينها. وترتبط المجموعة الأولى من الأنشطة بعمليات الشركات الأكبر حجما والراسخة التي تؤثر على النمو الاقتصادي بصفة رئيسية عن طريق تعزيز فرص السوق للمشاريع الأصغر حجما، مما يؤدي إلى إيجاد فرص العمل[٢٦].

وتتأثر فرص العمل بالظروف العامة للأعمال التجارية التي وضع لها مصطلح ''ظروف الإطار الوطني العام''. ومع ذلك، ترهن قدرة الشركات الأصغر حجما على استغلال هذه الفرص بقدرتها على المنافسة وديناميتها. ويؤدي هذا إلى المجموعة الثانية من الأنشطة التي تحفز النمو الاقتصادي، ويتمثل ذلك تحديدا في الدور الذي يضطلع به تنظيم المشاريع في إنشاء الشركات ونموها. وتتأثر تلك الأنشطة بالسمات الإضافية في بيئة الأعمال التجارية السائدة التي يشار إليها بمصطلح ''ظروف إطار تنظيم المشاريع''[٢٧]. وتحدد هذه الظروف قدرة البلدان على تشجيع المشاريع الابتدائية، وإذا أضيفت إليها مهارات ودوافع الراغبين في إنشاء الشركات، فإنها تؤثر على عملية تنظيم المشاريع. ويؤدي نجاح الجمع بين الإطار الوطني العام وظروف إطار تنظيم المشاريع إلى نشأة أعمال تجارية فرعية تؤدي بدورها إلى الابتكار والمنافسة في السوق وتساعد على توليد النمو الاقتصادي.

٣٠ - ويمكن استخلاص الآثار المترتبة على السياسات من نموذج الرصد العالمي لتنظيم المشاريع بالجمع بين التحليل الوارد أعلاه والعلاقة المفاهيمية المفترضة فيه بين أنشطة تنظيم المشاريع والتنمية الاقتصادية (حسب الوصف الوارد في الفقرتين ٢٧ و ٢٨). وفي حالة البلدان والمناطق المتدنية التدخل التي تكون فيها معدلات تنظيم مشاريع الضرورة مرتفعة ولا تتيح المشاريع الابتدائية فيها سوى القليل من اعتماد التقنيات أو الابتكارات الجديدة، ينبغي للسياسات التركيز بصفة خاصة على الظروف التمكينية العامة التي تحفز تنظيم المشاريع. وبعبارة أخرى، أن تكون الأولوية الأولى هي تعزيز الظروف المؤاتية لنمو الشركات، وهو ما يمثل ضرورة لتوليد استثمارات كبرى توجد بدورها فرص السوق للشركات الصغيرة. ومن شأن فرص العمالة التي تولدها الشركات الأكبر حجما أن تخفض أيضا مستويات تنظيم مشاريع الضرورة. ومن ناحية ثانية، فمع نمو الاقتصاد وبدء فرص السوق في التزايد بالنسبة للمشاريع الأصغر حجما، ينبغي أن تركز السياسات بشكل متزايد على تعزيز ظروف إطار تنظيم المشاريع بغية تعزيز أسس تنظيم مشاريع الفرص[٢٨]. وينبغي أن تشمل هذه السياسات أيضا جهودا لتعزيز توفير خدمات تنمية الأعمال التجارية، من قبل مشغلين ينتمون إلى القطاعين العام والخاص على السواء، لزيادة مهارات تنظيم المشاريع والقدرة على المنافسة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجالات مثل التكنولوجيا، والتسويق، والبحث والتطوير[٢٩].

٢ - نهج السمات

٣١ - تهدف ظروف إطار تنظيم المشاريع إلى تعزيز مهارات ودوافع فرادى منظمي المشاريع. ومع ذلك، يمكن وصف بعض الخصائص الرئيسية لتنظيم المشاريع باعتبارها

''سمات''، وقد يتطلب تعزيز هذه السمات سياسات تتجاوز كثيرا قدرات برامج التثقيف والتدريب في مجال الأعمال التجارية. ويتمثل أحد نُهُج تعزيز تنظيم المشاريع في تعزيز سمات تنظيم المشاريع لفرادى مزاولي الأعمال التجارية. ويحدد ديفيد ماكليلاند ١٠ كفاءات شخصية من أجل كشف وتعزيز إمكانات تنظيم الأعمال التي تعتبر مشتركة في سائر البلدان[٣٠].

٣٢ - ويتبع برنامج تطوير تنظيم المشاريع (إمبريتيك: EMPRETEC) التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ''نهج السمات'' وقد وُضِع البرنامج استجابة لبحث أشار إلى أهمية سلوك وأداء فرادى منظمي المشاريع والحاجة إلى آلية تعزز أيضا سمات تنظيم المشاريع، إلى جانب تنمية الجوانب التقنية والإدارية للشركات الصغيرة. ويتمثل الغرض من البرنامج في المساعدة على تنمية قدرات تنظيم المشاريع ونمو مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في البلدان النامية تكون قادرة على المنافسة دوليا. وعلى المستوى القطري، يحدد البرنامج منظمي المشاريع الواعدين ويوفر لهم تدريبا لتعزيز مواهبهم في مجال تنظيم المشاريع (أي استنادا إلى الخصائص الشخصية مثل سمات تنظيم المشاريع المشار إليها آنفا) ومهارات الأعمال التجارية. ويساعد البرنامج أيضا منظمي المشاريع هؤلاء في الحصول على التمويل ومشاريع الأعمال التجارية، عن طريق الارتباط بالشركات الراسخة الأكبر حجما، وإنشاء شبكات لتيسير نموهم. وأشار تقييم جرى في البرازيل عام ٢٠٠٢ لدراسة أثر البرنامج إلى نجاحه في إقامة شركات أفضل أداء[٣١].

٣ - التعليم التنظيمي

٣٣ - هناك من يقول إن التنمية في العديد من الاقتصادات المتقدمة استحثتها عملية التعلم التنظيمي داخل الشركات التي شجعت الابتكار والتنافسية. والابتكار بهذا المعنى يشير كذلك إلى الاعتماد الناجح لتقنيات التنظيم والإنتاج الحديثة التي تطورت في مناطق أخرى. ومن الأهمية بمكان توافر الظروف التي تسمح للمؤسسات بتخصيص الموارد بطرائق تولد منتجات ذات جودة أعلى وتكلفة أقل، وقد تعزز بدورها النمو الاقتصادي[٣٢]. كما أن تنظيم الإنتاج داخل الشركات قد يحفز على التعلم واعتماد تقنيات حديثة من شأنها تحسين فعالية التكلفة، والإنتاجية، والجودة.

٣٤ - وطبقا لما يقوله أحد الخبراء[٣٣]، تعد أسواق الشؤون المالية والعمل ورؤوس الأموال المتقدمة القائمة في الاقتصادات المتقدمة نتيجة للتنمية الاقتصادية أكثر مما هي سبب لهذه التنمية. فقد كانت التنمية الاقتصادية مدفوعة ''بعملية للتعلم التنظيمي'' (أي بالشركات)، وقد شجعتها الدولة في كثير من الأحيان، وأدت إلى حفز الابتكار والتنافسية. وكانت

الظروف المواتية لهذه العملية تتمثل في ''التكامل التنظيمي''، و ''الالتزام المالي''، و ''السيطرة الاستراتيجية''. ويشير التكامل التنظيمي إلى تقديم حوافز للسكان كي يستخدموا مهاراتهم ويبذلوا جهودهم للمشاركة في التعلم التفاعلي سعيا نحو تحقيق الأهداف التنظيمية. أما الالتزام المالي فيشير إلى امتلاك مصدر مستقر للتمويل لمواصلة عملية التعلم التنظيمي حتى تتحقق العوائد بصورة مادية. وتشير السيطرة الاستراتيجية إلى ممارسة الرقابة على الموارد داخل المؤسسة من جانب المديرين المندمجين بصورة تنظيمية (أي الذين يرتبط نجاحهم الفردي بنجاح المؤسسة) والذين يمكنهم عقد التزامات مالية[٣٤].

٣٥ - وتزيد آثار هذا المنطق على مستوى السياسات من قيمة التفكير الحالي. فمفاهيم التكامل التنظيمي توحي بأنه ينبغي أثناء إعادة ترتيب التوازن بين الأمن والمرونة ألا تغفل عمليات إصلاح قوانين العمل أهمية الاستقرار والوفاء للشركات في تحفيز التعلم التفاعلي والقدرة الابتكارية. وبالنسبة للالتزام المالي، هناك من يقول إن احتمال أن يكون مصدر التمويل المستقر اللازم لتوليد التعلم التنظيمي مستمدا من العلاقات المصرفية (القائمة على المعرفة والثقة) والترتيبات المالية المشابهة مساو، إن لم يكن، أكبر من احتمال أن يتأتى من مصادر تمويل سوقية خالصة. وتعتبر الأرباح المستبقاة بالنسبة لشركات الأعمال التجارية القائمة المصدر الرئيسي للتمويل، لكن فيما عدا هذا فإن الحاجة إلى دعم مواردها تتطلب علاقات تنظيمية مع النظام المصرفي. وتدعم مثل هذه العلاقات المؤسسة بتخصيص تمويل يستند إلى توقعات المدى البعيد لإيرادات مبيعات الشركة عوضا عن حل مشاكل تدفقات السيولة النقدية القصيرة المدى. وقد ساهمت في الواقع الرقابة التنظيمية على الإيرادات وعلاقة التمويل المصرفي في تعزيز الانتعاش الذي عرفته اليابان وألمانيا في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب بدرجة كبيرة[٣٤]. وأخيرا، تعني السيطرة الاستراتيجية ضمنيا أن من المهم أن تكون سلطة اتخاذ القرارات في أيدي المديرين المندمجين بصورة تنظيمية والقادرين على اتخاذ قرارات إلى مدى أطول أجلا بدل مستثمري الحوافظ ذوى الآفاق المحدودة[٣٥].

٣٦ - ومن الضروري أن ينظر إلى نظريات التعلم التنظيمي بوصفها أمرا يزيد من قيمة الآراء الإنمائية الموجودة الموجهة نحو الأسواق ولا يتعارض معها. وتتمثل آثار ذلك بالنسبة للبلدان النامية في أنه سوف يكون عليها أثناء تحرير رأس المال والعمل ومنتجات الأسواق أن تضمن عدم تأثر الحوفز المقدمة للشركات من أجل الاضطلاع بالتعلم التنظيمي بصورة سلبية، ووجود مصادر تمويل مستقرة للمشاريع القائمة والجديدة. وفي هذا الإطار، تستطيع الدولة أن تقوم بدور داعم لكفالة الوفاء بالشروط السابق ذكرها (كما فعلت عندما كانت البلدان المتقدمة النمو تمر بمرحلة النمو)[٣٦]. ومن الأمثلة الهامة في العالم النامي، جمهورية كوريا التي أثبت فيها نظام ''الشايبول'' للتنظيم الصناعي الأفقي أن له ميزة نسبية في إدارة

عملية التعلم، وتكرار التكنولوجيا الموجودة ثم تكييفها مع الظروف والموارد المحلية والعمل بما يكفي من الفعالية للمنافسة في الأسواق العالمية[٣٧].

جيم – الآثار على السياسات العامة

٣٧ – يمكن تكوين مجموعة متسقة من الآثار على السياسات العامة المتعلقة بتعزيز تنظيم المشاريع انطلاقا من النظريات المبينة في الفرع ثالثا – باء. فكما ذكر أعلاه، فإنه بحسب نموذج الرصد العالمي لتنظيم المشاريع يلزم أن تتطور السياسات وفقا لمرحلة التنمية التي يمر بها اقتصاد أو منطقة ما. غير أنه ينبغي أن تتوفر في جميع المراحل تدابير تكميلية لتيسير التعلم التنظيمي، ليس فقط من خلال ضمان مصادر مستقرة للتمويل على المدى الطويل[٣٨]، لكن أيضا من خلال ضمان أن تكون جميع الإصلاحات متسقة مع الظروف اللازمة للشركات حتى تخصص مواردها بصورة تزيد من الفعالية، والإنتاجية، والجودة. وينبغي، بوجه خاص، أن تتضمن تدابير تيسير التعلم التنظيمي اتخاذ إجراءات لتعزيز سبل وصول المؤسسات الجديدة والصغيرة إلى التمويل عن طريق التدابير المبينة في الفرع ثانيا – جيم. وعلاوة على ذلك، ينبغي تنفيذ سياسات تكميلية لتعزيز سمات ومهارات تنظيم المشاريع، من قبيل تلك التي ينفذها برنامج إمبريتيك.

رابعا – الإجراءات التي يتخذها القطاع الخاص لتيسير التنمية

٣٨ – تندرج الإجراءات الخاصة لتعزيز التنمية تحت فئتين، كما أشارت إلى ذلك اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية[٣٩]. فقد تكون هذه الإجراءات معاملات تجارية تحركها محفزات السوق، وتتخذ كجزء من استراتيجية الشركة، ويكون لها على الرغم من ذلك آثار كبيرة على التنمية – من قبيل الاستثمار الذي يوجد فرصا للعمل، ويعزز فرص الشركات الصغرى والصناعات الثانوية، وينقل أفضل الممارسات. أو قد تكون هذه الإجراءات معدة بالتحديد كجهود مبتكرة تبذل من أجل تطبيق مبادئ ونهج القطاع الخاص لحل المشاكل الإنمائية – مثل ضمان استفادة المجتمعات المحلية من المشاريع الإنمائية الرئيسية، وبناء تحالفات الأعمال التجارية الوطنية من أجل التعليم، ودعم مخططات عمليات التمويل الصغيرة، ووضع معايير لأفضل الممارسات في مجال الأعمال التجارية وما إلى ذلك. وتتضمن الحوافز التي تدفع الشركات الخاصة إلى اتخاذ مثل هذه المبادرات، المحافظة على السمعة الحسنة، وتأمين بيئة عمل سليمة وآمنة من خلال الحد من الشواغل السياسية والاجتماعية، وتكوين قوة عمل سليمة صحيا وذات كفاءة، والاستجابة لمتطلبات المستثمرين والحكومات المستضيفة التي تتضمن بصورة متزايدة العوامل الاجتماعية والبيئية، والتصدي للمشاكل

المتعلقة بالإدارة التي تؤثر على عمليات أنشطتهم التجارية[٤٠]. ويتم أدناه تناول كلتا فئتي إجراءات القطاع الخاص الرامية إلى تعزيز التنمية، ويركز الفرع رابعا - ألف بصورة أكبر على الفئة الأخيرة من المبادرات ويركز الفرعان رابعا - باء ورابعا - جيم على الفئة الأولى.

ألف - المبادرات الخاصة لتعزيز التنمية

١ - شراكات أصحاب المصالح المتعددين من أجل تعزيز التنمية

٣٩ - توجد تعريفات مختلفة لشراكات القطاع العام والقطاع الخاص. وتشير مؤسسة الأمم المتحدة والمحفل الاقتصادي العالمي إلى هذه الشراكات بأنها ''تتعلق بجداول الأعمال المشتركة بالإضافة إلى الموارد والمخاطر والمكافآت المجتمعة. فهي أعمال تعاون طوعية قائمة على أساس أوجه القوة والطاقات الأساسية الكامنة في كل شريك على حدة، ترفع مخصصات الموارد إلى أفضل مستوى وتحقق نتائج ذات منافع تعود على جميع الأطراف على مدى فترة زمنية متواصلة. وهي تعني ضمنا وجود روابط تزيد من الموارد، والحجم والأثر''[٤١]. وقد اتسع نطاق شراكات أصحاب المصالح المتعددين - التي تشمل الشركات الخاصة، والحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني - وتزايد عددها في السنوات الأخيرة. وتتضمن هذه الشراكات تحالفات شركات الأعمال التجارية، والمؤسسات الخيرية، والحوار بشأن السياسات العامة، وتتراوح ما بين مشاريع المجتمعات المحلية إلى مبادرات على المستوى الوطني وإلى مشاريع عالمية (انظر الفرع رابعا - ألف - ٢). وتعتبر هذه الشراكات، في كثير من الحالات، ردا على فشل الأسواق أو أوجه القصور في الحكم أو الإدارة العامة (حيث لا يكون بمستطاع كل من السوق والحكومة توفير السلع الأساسية العامة أو التصدي للمشاكل الاجتماعية والبيئية)[٤٢].

٤٠ - وقد أعدت مبادرة مواطنة الشركات العالمية للمحفل الاقتصادي العالمي نبذة عن ما يزيد على ٤٠ شراكة ووضعت قائمة تشمل ١٥ وسيلة من الوسائل العملية التي يمكن للشركات بها أن تندمج أو اندمجت بواسطتها في تحالفات مع أصحاب المصالح الآخرين من أجل التصدي للتحديات الإنمائية الرئيسية. وتشمل هذه الوسائل المساعدة على تعزيز المؤسسات العامة والقدرة الإدارية، والاستثمار في مجال مباشرة الشباب لتنظيم المشاريع وفي تشغيلهم، وتوفير سبل الوصول إلى مصادر طاقة نظيفة، وتعبئة الموارد والتكنولوجيا من أجل التعليم، وبناء القدرة في مجال أنظمة الصحة العامة. ففي جنوب أفريقيا، مثلا، يتعاون برنامج تحسين جودة التعليم الذي بدأته ''المبادرة الوطنية للأعمال التجارية''، مع وزارات التعليم، وفرادى مديري المدارس، ورابطات الآباء والمعلمين، والمنظمات غير الحكومية من أجل تحسين جودة التعليم في المدارس الحكومية. وبصورة مماثلة، أنشئت شراكة في بانغالور بالهند،

بين الحكومة وشركات تكنولوجيا الإعلام لتحسين الإدارة المدنية للمدينة (بما في ذلك مجالات المياه، والطاقة، والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والإدارة والشرطة)[٤٣].

٤١ - ولا يزال العديد من هذه الشراكات في المراحل الأولية من تطورها ومن المبكر جدا تقييم أثرها بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري إجراء المزيد من التحليل للظروف التي يحتمل أن تنجح فيها الشراكات ومستلزمات هذا النجاح. وفي هذا الصدد، يقوم المحفل الاقتصادي العالمي، بالتعاون مع مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وبدعم من عدة جهات مانحة، بتنسيق إجراء سلسلة من المشاورات مع أصحاب المصالح المتعددين التي تركز على جدوى الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل تحسين فعالية المساعدة الإنمائية. وتتمحور المشاورات حول مسائل المياه، والصحة، والتعليم، وسيقدم تقرير عن النتائج الأولية إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥[٤٤].

٢ - الشراكات العالمية بين القطاع الخاص والقطاع العام

٤٢ - تشهد تحالفات أصحاب المصالح المتعددين نموا على المستوى العالمي وهي تحاول التصدي للشواغل العامة العالمية (من قبيل التدهور البيئي، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)). وحسب مكتب الدراسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكن تقسيم هذه التحالفات إلى مشاريع للأعمال التجارية (الهادفة للربح الشخصي)، والمشاريع المزدوجة الأساس (الهادفة إلى الجمع بين تحقيق العوائد الشخصية وتحقيق الأهداف الاجتماعية)، والمشاريع الاجتماعية (التي تتخذ كهدف أولي لها التصدي لشواغل المصالح العامة من قبيل الحد من الفقر)[٤٥]. ومن أمثلة مشاريع الأعمال التجارية، الشراكات البيئية (مثل شراكة الاستثمار المناخي الهادفة إلى تعريف العامة بأسواق الفحم، والتي تشمل الحكومات، ووكالات تمويل التنمية، والمصارف والشركات والرابطات الخاصة) والهيئات التي تضع وتعزز المعايير والمقاييس (مبينة في الفرع رابعا - ألف - ٣). أما المشاريع المزدوجة الأساس فتستثمر بصورة أولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتتضمن صناديق رأس مال المجازفة الإنمائية ويساعد فيها القطاع العام على تغطية المخاطر التي قد تؤدي إلى إحجام المستثمر الخاص عن الاستثمار بينما يقوم الطرف الشريك الخاص بإدارة الاستثمارات. وترد أمثلة لهذه المبادرة في الفرع ثانيا - جيم. أما أمثلة المشاريع الاجتماعية فكثيرة للغاية، خاصة في ميدان الصحة، وتتضمن تحالف المؤسسات التجارية العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهو شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص يقودها القطاع الخاص.

٤٣ - ومن الضروري تقوية العلاقات من أجل تعزيز الاتساق وأوجه التكامل بين الشراكات العالمية بين القطاع الخاص والقطاع العام والمنظمات المتعددة الأطراف نظرا لأنها قد تكرر العمل الذي تضطلع به الجهات المتعددة الأطراف وتحول وجهة الموارد بعيدا عن احتياجات أخرى. وعلى ذلك، قد تجد المنظمات الدولية أن من المجدي بصورة متزايدة استعراض مسألة أي عمل من أعمالها قد يكون من الأفضل التعاقد بشأنه خارجيا في إطار الشراكات العالمية بين القطاع الخاص والقطاع العام[٤٦].

٣ - وضع المقاييس

٤٤ - على ما جرت الإشارة إليه آنفا، تشمل الشراكات العالمية بين القطاع الخاص والقطاع العام، هيئات تضع وتحدد المعايير والمقاييس التي تتوافق مع التنمية المستدامة. وهي تشكل جزءا من اتجاه متنامي يسير نحو ترسيخ المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنظيم الذاتي وتشمل المبادرة التجارية الأخلاقية، ومبادرة الإبلاغ العالمية والاتفاق العالمي للأمين العام للأمم المتحدة. وقد أصبح الاتفاق العالمي شبكة واسعة من أصحاب المصالح المتعددين بمشاركة فعالة من جانب ما يقرب من ١ ٣٠٠ شركة من جميع أرجاء العالم، ووكالات الأمم المتحدة، والنقابات العمالية، ومنظمات المجتمع المدني، والحكومات. ويدعو الاتفاق العالمي أوساط الأعمال التجارية إلى التوقيع على ١٠ مبادئ متفق عليها عالميا في مجالات البيئة، والعمل، وحقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وتعميم مراعاة هذه القضايا في أنشطتها. كما أن هناك أدلة على أن الالتزام بهذه المبادئ ينتشر منتقلا من الشركات الكبرى إلى الشركات الموجودة في سلسلة إمداداتها ويحفز على مباشرة طائفة المشاريع الإنمائية. وقد قاد الاتفاق العالمي إلى إنشاء ما يزيد على ٤٠ شبكة وطنية، مقر العديد منها في البلدان النامية.

باء - شبكات الأعمال التجارية الخاصة: المجموعات والروابط

٤٥ - توفر شبكات القطاع الخاص التي تشمل روابط سلسلة توريد عمودية وتجميعا أفقيا فرصا بالنسبة للمؤسسات الصغرى، كما تسهل أيضا نقل المهارات والتكنولوجيا والمعلومات إليها. ويمكن أن تخدم هذه الشبكات مسألة تعزيز مباشرة تنظيم المشاريع كما يمكن أن يكون لها تأثير مباشر وعميق على التنمية على المستويين المحلي والإقليمي. وقد شهدت بلدان نامية من قبيل البرازيل، والهند، والصين، وماليزيا تنامي خبرات الروابط والمجموعات العمودية[٤٧].

٤٦ - ويعرف مايكل بورتر، هذه المجموعات التجارية فيما كتبه في تقرير بشأن القدرة التنافسية العالمية للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ للمحفل الاقتصادي العالمي، بأنها ''مجموعات متقاربة جغرافيا من الشركات، والموردين، ومقدمي الخدمات، والمؤسسات المتحدة المترابطة في ما بينها في ميدان معين، وتجمعها أوجه تشابه وأوجه تكامل''[٤٨]. وكثيرا ما تكون متركزة في منطقة أو مدينة معينة، وأمثلة ذلك صناعات البرامج الحاسوبية في الهند وصناعة الأحذية في إيطاليا. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يوجد في ميدان معين نسق من المجموعات في مواقع مختلفة وبمستويات مختلفة من التطور والتخصص. وقد تكون هذه المجموعات المختلفة مترابطة مع بعض المجموعات الرائدة في مجال الابتكار أو مجموعات أخرى متخصصة في تقديم الخدمات أو التجميع. ويمكن أن تعزز شركات المجموعات المتقدمة مجموعات أخرى خلال توزيعها لأنشطتها من أجل تخفيض التكاليف والحد من المخاطر[٤٩]. ومن الأمثلة على ذلك الإسناد الخارجي للأعمال المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات إلى مدينة بانغالور في الهند.

٤٧ - ويمكن أن تزيد المجموعات من الإنتاجية ومن فرص الابتكار كما يمكن أن تولد تشكيلات جديدة للأعمال التجارية بالنظر إلى أن حواجز الدخول يقلل منها وجود العمال أصحاب المهارة والخبرة والوصول إلى جميع المدخلات الضرورية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تولد عوامل خارجية إيجابية للاقتصاد الأوسع نطاقا، مما يساهم في قطاع نشيط للمؤسسات ويزيد من النشاط الاقتصادي. بيد أن نجاحها يتوقف على تهيئة بيئة عمل صحية بوجه الإجمال كما أن إنشاءها قد يكون غالبا أكثر جدوى للبلدان/المناطق التي تتحرك صوب شريحة الدخل المتوسط. ومع بعض الاستثناءات، تجنح المجموعات حتى الآن إلى التخلف في البلدان النامية. وفي حالة المجموعات التي تركز على الصادرات، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي دورا هاما في دمجها في سلاسل القيم العالمية وتعزيز قدرتها التصديرية من ناحيتي الإنتاج والتوزيع على حد سواء[٥٠]. والحاجة تدعو إلى مزيد من البحث بشأن الأحوال التي تستطيع فيها المجمعات البسيطة للشركات الصغيرة أن تتحول إلى مجموعات دينامية ابتكارية وتنافسية في البلدان النامية[٥١].

٤٨ - ويمكن أيضا لروابط سلسلة التوريد العمودية أن تقدم سبيلا فعالا للشركات المحلية للوصول إلى الأسواق والتمويل والمهارات والدراية. بيد أن الروابط ليست جميعها متساوية في الفائدة، ويتوقف مدى استفادة الموردين منها على طبيعة علاقاتهم. فعلى سبيل المثال، قد يكون موردو منتجات وخدمات التكنولوجيا المنخفضة الموحدة والبسيطة نسبيا معرضين جدا لتقلبات السوق، ومن غير المحتمل أن تنطوي روابطهم مع الشركات المحلية أو الأجنبية الأكبر حجما على تبادل كبير في المعلومات والمعارف. كما أن عدم توفر موردين محليين من

ذوي الكفاءة ما برح غالبا عقبة رئيسية أمام إقامة روابط محلية من جانب الشركات عبر الوطنية، التي ما برحت تشجع في هذه المناسبات الموردين الأجانب على إنشاء مرافق محلية أو التي تفضل الإنتاج في الداخل. ومن ناحية أخرى، وحيث يكون في مصلحة الشركات عبر الوطنية الحصول على مدخلات محلياً، تُنشئ برامج إنمائية للموردين في البلدان المضيفة وغالبا ما تقدم الدعم من خلال تقديم التمويل والتدريب ونقل التكنولوجيا وتوفير المعلومات. ففي بولندا وكوستاريكا والبرازيل وماليزيا وفييت نام والهند، مثلا، زودت الشركات عبر الوطنية الموردين المحليين بفرص اشتراك في برامجها للتدريب الداخلي[٥٢].

٤٩ - وكما هو الحال في المجموعات، فإن تكوين وفوائد روابط سلسلة التوريد تتوقف على بيئة الأعمال التجارية بوجه عام، بما فيها الأُطر التنظيمية المناسبة، والهياكل الأساسية، والمعلومات بشأن فرص الروابط. كما تتوقف على نوعية مبادرات رجال الأعمال في الاقتصاد، بالنظر إلى أن توفر وقدرة الموردين المحليين أمران هامان في هذا الصدد[٥٣].

جيم - البحث عن الفرص في أسواق قاعدة الهرم السكاني

٥٠ - تشير عبارة قاعدة الهرم السكاني بشكل رئيسي إلى الشريحة السكانية الأفقر في البلدان النامية التي تجنح الشركات المتعددة الجنسية والشركات القائمة المحلية إلى تجاهلهم بصورة عامة[٥٤]. واستنادا إلى بعض الأكاديميين واستراتيجي الشركات البارزين[٥٥]، وتعد هذه الممارسة خطأ من جانب هذه الشركات، بالإضافة إلى آثاره الأخلاقية، بالنظر إلى أن هناك سوقا واسعة ناشئة بين الفقراء في عدد من البلدان النامية المتلهفين إلى استهلاك السلع والخدمات ذات النوعية الجيدة. ورغم تدني مستوى دخلهم، فإن هذه المجموعة من الأشخاص إذا استهدفت يمكن أن تولد نمواً ونشاطاً كبيرين في الأعمال التجارية، بسبب أعدادهم الضخمة. وكذلك، فإن استهدافهم سيحسن من نوعية حياة هذه المجموعة، مما يحد من الفقر ويساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥١ - بيد أنه كي تعمل هذه الشركات في هذه الأسواق بنجاح، فهي تحتاج إلى الابتكار بالنظر إلى أن المنتجات والخدمات والعمليات الإدارية التقليدية قد لا تكون مناسبة أو مرغوبة. وعلى وجه الخصوص، وبالنظر إلى أن مستويات الدخل والنقد لأفقر الناس تجنح إلى أن تكون محدودة، فهم يحتاجون إلى تزويدهم بالفرص من أجل استهلاك السلع والخدمات بطريقة مختلفة. وعلى سبيل المثال، هناك نهج سريع التطور لتسهيل الاستهلاك والاختيار عند قاعدة الهرم السكاني ويتمثل في صنع وحدات تعليب صغيرة الحجم وزهيدة الثمن مثل

المعلبات المصممة للاستعمال مرة واحدة. وفي حالة فقراء الريف، من المهم أيضا وجود آليات توزيع فعالة، وبعض الجهود الجارية الآن في الهند تستحق الملاحظة[٥٦]. ويقترح البحث الذي قام به براهالاد أن المستهلكين الفقراء يمكن أن ''يشعروا بالقيمة'' كما يشعر بها أي شخص آخر ولتقديم منتجات زهيدة الثمن لهم، تدعو الحاجة إلى تركيز الشركات المتعددة الجنسية والشركات المحلية القائمة على تخفيض التكاليف وزيادة الكفاءة في عملياتها المتعلقة بالتصنيع والتوزيع. ويقول بأن هذا ممكن ويستشهد على ذلك بأمثلة عديدة للشركات التي تقوم بخدمة الأسواق الفقيرة بشكل فعال ومبتكر.

٥٢ - وكما ذكر آنفا، فإن المنافع بالنسبة للفقراء يمكن أن تكون متعددة. فالقاطنون في الأماكن الفقيرة يجنحون إلى دفع تكاليف من أجل السلع والخدمات الأساسية أعلى مما يدفعه القاطنون في المناطق الغنية - وبخاصة فيما يتعلق بالقروض والمياه والأدوية. وعلى سبيل المثال، تبين الأبحاث أن الناس الذين يعيشون في حي دارافي الشعبي في مومباي بالهند، يدفعون أكثر بشكل ملموس من أجل هذه السلع والخدمات الأساسية مما يدفعه نظراؤهم في منطقة ''واردين رود'' الأكثر ثراء في المدينة ذاتها[٥٧]. و ''عقوبة الفقر'' هذه هي نتيجة للاحتكارات المحلية، وعدم كفاية الوصول، وسوء التوزيع، ووجود الوسطاء التقليديين الأقوياء، ولكن يمكن التغلب على ذلك بدخول ومنافسة أعمال تجارية أخرى. وفي الوقت ذاته، يستطيع المستهلكون الفقراء بهذه الطريقة تحقيق قدر أكبر من الاختيار و ''القوة السوقية''. وعلاوة على ذلك، يمكن للتمويل والتكنولوجيا والروابط التي تجلبها معها الشركات الأكبر حجما أن تدفع النمو في الفروع المحلية والشركات الفرعية والمشاريع الصغيرة النطاق في المناطق الفقيرة، مما يولد مستويات أعلى في العمالة والدخل، من نوع القطاع الرسمي.

٥٣ - وبدخول الشركات بشكل متزايد في أسواق قاعدة الهرم السكاني، تنشأ فعلا نواحي مثيرة للقلق تتعلق بحماية المستهلكين والبيئة. وفي هذا الصدد، قُدمت اقتراحات كثيرة كي تعمل الأعمال التجارية بالاشتراك مع المجتمع المدني والحكومات على إيجاد الحلول ومعالجة مسائل وتحديات معينة. وفي استطاعة المنظمات غير الحكومية وغيرها من كيانات المجتمع المدني أن تؤدي دورا هاما في رصد وضمان السلوك الحسن من جانب الشركات، (وهناك أيضا، على سبيل المثال، اقتراح بإصدار ''بيان بحقوق المستهلك'' يتعين على الشركات توقيعه كي تتمكن من الوصول إلى أسواق قاعدة الهرم السكاني)[٥٨].

٥٤ - وبعبارة أشمل، ينبغي النظر إلى التنمية دائما على أنها عملية تعاونية، للحكومات والأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد جميعا أدوار يؤدونها فيها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون المبادئ والالتزامات المحددة في توافق آراء مونتيري، وكذلك التي جرى الإعراب عنها في وثائق الأمم المتحدة الأخرى المتصلة بالتنمية - أفضل مرشد من أجل المهام المقبلة.

الحواشي

(١) رقم المبيع E.04.III.B.4.

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،''تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم''،TD/B/COM.3/EM.23/21.

(٣) الأدلة الواردة في الفرع ثانيا-ألف، مستمدة إلى حد كبير من الدراسات الاستقصائية والتحليلات الأخيرة التي أجراها البنك الدولي: انظر البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لسنة ٢٠٠٥: مناخ استثمار أفضل للجميع (واشنطن العاصمة) والبنك الدولي، ممارسة الأعمال التجارية في عام ٢٠٠٥ : إزالة معوقات النمو (واشنطن العاصمة ٢٠٠٥).

(٤) البنك الدولي، ممارسة الأعمال التجارية في عام ٢٠٠٥ : إزالة معوقات النمو (واشنطن العاصمة ٢٠٠٥).

(٥) المرجع نفسه.

(٦) غارسيا بونيلا وج.ف.غروات (٢٠٠٣) الحماية الاجتماعية: الاستثمار المتواصل مدى الحياة من أجل العدالة الاجتماعية ،الحد من الفقر والتنمية المستدامة.(جنيف مكتب العمل الدولي ٢٠٠٣).

(٧) البنك الدولي، ممارسة الأعمال التجارية في عام ٢٠٠٥ : إزالة معوقات النمو (واشنطن العاصمة ٢٠٠٥).

(٨) مكتب العمل الدولي، تقرير عن العمالة في العالم ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (جنيف ٢٠٠٥).

(٩) أونكتاد '' أفضل الممارسات في مجال الابتكارات المالية من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم'' (TD/B/COM.3/EM.13/2).

(١٠) كيم جاي كيونغ (٢٠٠٤) كوريا تبحث عن دور كبير في تكامل السوق الآسيوية. صحيفة كوريا تايمز، (١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤)، وشركة سندات نوموورا المحدودة، نشرة صحفية (٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤).

(١١) حظيت مبادرة سوق السندات الآسيوية بالتأييد في اجتماع مندوبي رابطة أمم جنوب شرق آسيا ،آسيان + ٣، المعقود في شيانغ ماي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وهدف المبادرة هو استحداث أسواق فعالة للسندات في آسيا.

(١٢) تقرير الرصد العالمي، انظر الشكل ٢-١٧.(واشنطن، العاصمة ٢٠٠٥).

(١٣) على سبيل المثال، المزايا الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل.

(١٤) تقر خطة عمل البنك الدولي في مجال البنية الأساسية، التي أعدت عام ٢٠٠٣، بأن نطاق مشاركة القطاع الخاص، وبصورة ضمنية، نطاق مشاركة المؤسسات المتعددة الأطراف، يتفاوت فيما بين القطاعات المختلفة (انظر ''تعزيز أسس النم وتطوير القطاع الخاص: مناخ الاستثمار وتطوير الهياكل الأساسية'' (واشنطن، العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٤.

(١٥) انخفض الاستثمار حاليا في مشاريع الهياكل الأساسية التي يشارك فيها القطاع الخاص إلى ما يزيد قليلا عن ٤٠ بليون دولار عن الذروة التي بلغها والتي قاربت ١٣٠ بليون دولار عام ١٩٩٧. وقد انسحب المساهمون الخاصون في مجال تطوير الهياكل الأساسية، والمستثمرون على المدى الطويل، بصورة أساسية من هذا المجال، نظرا لأن الحكومات لم تتمكن من وضع سياسات مستدامة تكفل عوائد مناسبة قابلة للتنبؤ بها، ولا سيما في قطاعي الطاقة والمياه وهما مثار خلاف سياسي (البنك الدولي، المرجع نفسه).

(١٦) كان المساهمون الرئيسيون في الأعمال التجارية وهم مجموعة شركات التأمين (أمباك) وشركة ''صموييل أسوشيتس'' (AMBAC INC, SAMUELS ASSOICATES) ومجلس الأعمال التجارية التابع للأمم المتحدة. وقد أسهمت غرفة التجارة الدولية والمحفل الاقتصادي العالمي أيضا في المساعدة على بذل هذا الجهد والتعريف به. وشمل المشاركون في هذا الفريق طائفة واسعة من الشركات والمؤسسات.

(١٧) الأمم المتحدة، مكتب التمويل لأغراض التنمية ''حلقة عمل بشأن تعبئة الاستثمارات الخاصة في البلدان النامية (٢٠٠٤)''.

(١٨) البنك الدولي، ممارسة الأعمال التجارية في عام ٢٠٠٥ : إزالة معوقات النمو (واشنطن العاصمة ٢٠٠٥).

(١٩) خوسيه أنطونيو أوكامبو.''ما وراء توافق واشنطن: ماذا نعني بذلك؟'' مجلة العلوم الاقتصادية لما بعد النظرية الكينيزية، المجلد ٢٧، العدد ٢.

(٢٠) للاطلاع على وصف أكثر تفصيلا للابتكارات والتغييرات التقنية، انظر، جيوفاني دوسي، وآخرون (محررون) (١٩٨٨). التغييرات التقنية والنظرية الاقتصادية، (لندن ونيويورك، الناشرون الطابعون.١٩٨٨).؛ كريس فريمان، ولوك سويت علم الاقتصاد والابتكار الصناعي. الطبعة الثالثة، كامبريدج، ماساتسوشيتس، مطبعة معهد ماساتسوشيتس للتكنولوجيا. ١٩٩٧) ؛ خورخيه كاتس وبرناردو كوساكوف. ''التعلم التكنولوجي وبناء المؤسسات والاقتصاد الكلي للمستوردات البديلة'' في التاريخ الاقتصادي لأمريكا اللاتينية في القرن الحادي والعشرين، إنريكي كارديناس وخوسيه أنطونيو أوكامبو وروزماري ثورب، محررون. نيويورك، بلغريف ماكميلان.(٢٠٠١)؛ وريتشارد نيلسون، مصادر النمو الاقتصادي (كامبريدج ماساتشوسيتس، مطبعة جامعة هارفارد،١٩٩٦).

(٢١) خوسيه أنطونيو أوكامبو ''البحث عن الكفاءة الدينامية: الديناميات الهيكلية والنمو الاقتصادي في البلدان النامية'' في ما بعد الإصلاحات: الديناميات الهيكلية وضعف الاقتصاد الكلي، ، محرر. (بالو آلتو مطبعة جامعة ستانفورد واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٢٠٠٥).

(٢٢) المرجع نفسه.

(٢٣) أونكتاد''تنظيم المشاريع والتنمية الاقتصادية: معرض برنامج Empretec'' (جنيف ٢٠٠٤).

(٢٤) برنامج الرصد العالمي لتنظيم المشاريع هو برنامج بحوث (أنشأه ويرعاه كل من كلية بابسون ومدرسة لندن للأعمال التجارية) ويوفر تقييمات سنوية لمستوى نشاط تنظيم المشاريع عبر الدول. ويحسب نشاط تنظيم المشاريع باعتباره حصة القوى العاملة التي تشارك في بدء عمل تجاري أو في ادارة عمل تجاري جديد لم يمض على انشائه أكثر من ٤٢ شهرا.

(٢٥) الرصد العالمي لتنظيم المشاريع، التقرير التنفيذي لعام ٢٠٠٤ (بابسون بارك ماساتشوستس، كلية بابسون ومدرسة لندن للأعمال التجارية ٢٠٠٤).

(٢٦) ينحو النجاح الاقتصادي للمشاريع الكبيرة الى انشاء فرص أسواق جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق زيادة الطلب على السلع والخدمات، والإفاضات التكنولوجية، والاندماج في شبكات الموردين، وما الى ذلك. انظر الأونكتاد ،''تنظيم المشاريع والتنمية التكنولوجية: معرض برنامج Empretec'' (جنيف ٢٠٠٤).

(٢٧) تشمل ظروف الاطار الوطني العام غالبية العوامل المبينة في الفرع ثانيا، وكذلك المهارات الإدارية ودور الحكومات. وتشمل ظروف لإطار تنظيم المشاريع السياسات الحكومية والبرامج الموجهة الى تعزيز تنظيم المشاريع، والتعليم والتدريب، ونقل أنشطة البحث والتطوير، والحصول على الهياكل الأساسية، والمعايير الثقافية/الاجتماعية، والظروف المالية، والهياكل الأساسية التجارية والقانونية. وتعتبر جوانب الهياكل الأساسية القانونية والمالية والمادية جزءا من بيئة الأعمال العامة المواتية.

(٢٨) الرصد العالمي لتنظيم المشاريع، التقرير التنفيذي لعام ٢٠٠٤ (بابسون بارك ماساتشوستس، كلية بابسون ومدرسة لندن للأعمال التجارية ٢٠٠٤).

(٢٩) أونكتاد، ''توفير الخدمات المالية وغير المالية المستدامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم'' (TD/B/COM.3/EM.7/2).

(٣٠) هذه الكفاءات العشر هي: البحث عن الفرص، روح المبادرة، المجازفة، الإصرار على الكفاءة والنوعية، المثابرة، الالتزام بعقد العمل، البحث عن المعلومات، تحديد الأهداف، التخطيط والرصد المنتظمان، القدرة على الإقناع، الربط الشبكي، الاستقلالية، والثقة بالنفس (انظر ديفيد ماكليلاند، المجتمع الناجح (برنستون، نيوجيرسي، فان نوستراند، ١٩٦١).

(٣١) أونكتاد، ''تنظيم المشاريع والتنمية الاقتصادية: معرض برنامج Empretec'' (جنيف ٢٠٠٤).

(٣٢) وليم لازونيك، الإدارة العامة وإدارة الشركات: القواعد المؤسسية لاقتصاد السوق. ورقة مقدمة للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (٢٠٠١.).

(٣٣) وليم لازونيك، المرجع نفسه و INSEAD).

(٣٤) المرجع نفسه، حسب لازونيك، فانه حتى في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة كانت مسائل المخزون غير مهمة نسبياكمصادر منتجة للتمويل خلال المراحل الأساسية من تقدمهما الاقتصادي.

(٣٥) المرجع نفسه.

(٣٦) من ناحية ثانية يجب التمييز بين الدعم الذي تقده الدولة وبين التدخل الحكومي المفرط في قطاع الشركات. ويتعين تجنب الأخير منهما حيث قد يؤدي ذلك الى سوء تخصيص الموارد، والى تكوين أسواق احتكارية قد تضر بالمستهلكين.

(٣٧) جان كريغيل، ''وجهتا نظر بشأن معوقات التنمية'' البحوث الاجتماعية، المجلد ٧١ ، العدد ٢ (جنيف ٢٠٠٤).

(٣٨) على سبيل المثال، من خلال تعزيز المؤسسات التي توفر تمويلا على المدى البعيد، من قبيل المصارف الانمائية، وحسب الاقتضاء، أسواق السندات.

(٣٩) انظر اطلاق العنان لتنظيم المشاريع: جعل الأعمال التجارية تنجح من أجل الفقراء (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.III.B.4).

(٤٠) أجرت مبادرة مواطنة الشركات العالمية التابعة للمحفل الاقتصادي العالمي دراسة استقصائية طلب فيها من الشركات ترتيب أهم الدوافع إلى الاندماج في الشراكات من أجل دعم التنمية المستدامة. وكانت الإجابات متمشية مع العوامل المذكورة في الفقرة ٣٨.

(٤١) المحفل الاقتصادي العالمي، الشراكة من أجل النجاح: منظور الأعمال التجارية بشأن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين (جنيف ٢٠٠٥).

(٤٢) قد تتصدى الشركات التي تشمل رابطات الأعمال التجارية أيضا لمشاكل الاستثمارات الخاصة غير المنسقة التي أبرزها المنظرون من أمثال بول روزنشتاين-رودان (انظر ها - جوون-تشانغ الاقتصاد السياسي للسياسات الصناعية، الطبعة الثانية، (لندن، مطبعة ماكميلان، ١٩٩٤).

(٤٣) المحفل الاقتصادي العالمي، الشراكة من أجل النجاح: منظور الأعمال التجارية بشأن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين (جنيف ٢٠٠٥).

(٤٤) أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أيضا دراسة استقصائية لأفضل الممراسات في الحوار بين القطاعين العام والخاص، والتي استمدت من الخبرات المكتسبة عبر البلدان (UNCTAD/ITE/TEB/4).

(٤٥) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ''بين الأسواق والدول: التعاون الدولي من خلال الشراكة العالمية بين القطاعين العام والخاص''، في التمويل العام الجديد: الاستجابة للتحديات العالمية، إنجي كاول وآخرون، محررون (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٤).

(٤٦) المرجع نفسه.

(٤٧) انظر اطلاق العنان لتنظيم المشاريع: جعل الأعمال التجارية تنجح من أجل الفقراء (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.III.B.4).

(٤٨) المحفل الاقتصادي العالمي، تقرير عن القدرة التنافسية على الصعيد العالمي، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (جنيف ٢٠٠٤).

(٤٩) المرجع نفسه.

(٥٠) أونكتاد، ''تنظيم المشاريع والتنمية الاقتصادية: معرض برنامج Empretec'' (جنيف ٢٠٠٤).

(٥١) غالبا ما تكون مجموعات وشبكات المؤسسات التنافسية نتيجة سياسات اقتصادية واجتماعية مقصودة على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية. وفضلا عما تنطوي عليه التدابير المركزة من تهيئة بيئة صحية للأعمال التجارية وهياكل أساسية مادية واجتماعية محلية تيسر توليد عوامل خارجية مشتركة وهيكل داعم، فإنها قد تحفز أيضا على التعلم التفاعلي ، وتدفق المعرفة والابتكار. ومن ثم قد تتفاعل مجموعة متغيرات على المستويين المحلي والكلي بما يولد مجموعات ناجحة. (توربيورن فريدريكسين ''أربعون عاما من بحوث الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي''، الشركات عبر الوطنية المجلد ١٢ العدد ٣ (كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٣).

(٥٢) أونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي٢٠٠١: تعزيز الروابط (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.II.D).

(٥٣) أعد الأونكتاد قائمة بالممارسات الجيدة لتفعيل الروابط (أونكتاد، ''الروابط التجارية'' قائمة الممارسات الجيدة (جنيف ٢٠٠٤).

(٥٤) انظر اطلاق العنان لتنظيم المشاريع: جعل الأعمال التجارية تنجح من أجل الفقراء (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.III.B.4).

(٥٥) ترتبط هذه النظرة بصفة خاصة، بـ سي. ك. براهالاد (انظر الثروة عند قاعدة الهرم: القضاء على الفقر من خلال الأرباح (أبرسادل ريفر، نيوجيرسي، مدرسة وارتون، ناشرون ٢٠٠٤).

(٥٦) براهالاد، المرجع نفسه.

(٥٧) المرجع نفسه.

(٥٨) نك ماثياسون، ''الشركات الكبيرة يجب أن توقع على بيان الحقوق'' ذي أوبزرفر(١٩ كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠٤).

المراجع

الأمم المتحدة (٢٠٠٢): تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. رقم المبيع E.02.II.A.7.

ـــــ (٢٠٠٤) إطلاق تنظيم المشاريع، جعل الأعمال التجارية تنجح من أجل الفقراء، رقم المبيع E.04.III.B.4

أوكامبو خوسيه أنطونيو ٢٠٠٤. ما وراء توافق واشنطن: ماذا نعني بذلك؟ مجلة العلوم الاقتصادية لما بعد النظرية الكينيزية، المجلد ٢٧، العدد ٢.

ـــــ (٢٠٠٥.) البحث عن الكفاءة الدينامية: الديناميات الهيكلية والنمو الاقتصادي في البلدان النامية في ما بعد الإصلاحات: الديناميات الهيكلية وضعف الاقتصاد الكلي، أنظر خوسيه أنطونيو أوكامبو، محرر. بالو آلتو مطبعة جامعة ستانفورد واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

أونكتاد (٢٠٠٤ أ) روابط الأعمال التجارية قائمة بالممارسات الجيدة. جنيف.

ـــــ (٢٠٠٤ د) تعزيز القدرة التنافسية التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم جنيف .TD/B/COM.3/.EM.23/2

ـــــ (٢٠٠٤ ب) تنظيم المشاريع والتنمية الاقتصادية معرض برنامج Empretec. جنيف.

براهالاد سي. ك. (٢٠٠٤).الثروة عند قاعدة الهرم: القضاء على الفقر من خلال الربح. أبر سادل ريفر، نيو جيرسي: الناشر مدرسة وارتون.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٥) بين الأسواق والدول: التعاون الدولي من خلال الشراكات العالمية بين القطاعين الخاص والعام، التمويل العام الجديد، الاستجابة للتحديات العالمية، ، إنجي كاول وآخرون، محررون ٢٠٠٥ نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

البنك الدولي (٢٠٠٤ أ) تعزيز أسس النمو وتطوير القطاع الخاص: مناخ الاستثمار وتطوير الهياكل الأساسية. تقرير مقدم إلى لجنة التنمية، واشنطن، العاصمة.

ـــــ (٢٠٠٤ ب) تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٥ مناخ استثمار أفضل للجميع واشنطن العاصمة البنك الدولي، ونيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

ـــــ (٢٠٠٥ أ) تقرير الرصد العالمي ٢٠٠٥ ، واشنطن العاصمة.

ـــــ (٢٠٠٥ ب) ممارسة الأعمال التجارية في عام ٢٠٠٥: إزالة معوقات النمو، واشنطن العاصمة.

دوسي، جيوفاني،وآخرون (محررون) (١٩٨٨). التغيرات التقنية والنظرية الاقتصادية، معهد ماستريخت للبحوث الاقتصادية بشأن الابتكار والتكنولوجيا/الاتحاد الدولي لمعاهد الدراسات المتقدمة. لندن ونيويورك، الناشرون الطابعون.

الرصد العالمي لتنظيم المشاريع (٢٠٠٤) التقرير التنفيذي لعام ٢٠٠٤.بابسون بارك، ماساتسوشيتس: كلية بابسون ولندن: مدرسة لندن للأعمال التجارية.

شانغ ها – جوون.(١٩٩٦) الاقتصاد السياسي للسياسات الصناعية، الطبعة الثانية، لندن، مطبعة ماكميلان.

الشركة الدولية للتمويل (٢٠٠٤). الاستعراض السنوي لعام ٢٠٠٤. أنشطة الأعمال التجارية الصغيرة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

شركة نومورا للسندات المحدودة (٢٠٠٤) ترتيب التزامات السندات المشتركة الكورية، نشرة صحفية (٨ كانون الأول/ديسمبر).

غارسيا بونيلا و.ج. ف. غروات (٢٠٠٣) الحماية الاجتماعية: الاستثمار المتواصل مدى الحياة من أجل العدالة الاجتماعية ،الحد من الفقر والتنمية المستدامة. جنيف مكتب العمل الدولي.

فريدريكسين توربيورن (٢٠٠٣) أربعون عاما من بحوث الأونكتاد بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي، الشركات عبر الوطنية المجلد ١٢ العدد ٣ كانون الأول/ديسمبر(٢٠٠٣).

فريمان، كريس ولوك سويت، (١٩٩٧). علم الاقتصاد والابتكار الصناعي. الطبعة الثالثة، كامبردج، ماساتسوشيتس، مطبعة معهد ماساتسوشيتس للتكنولوجيا.

كاتس خورخيه وبرناردو كوساكوف (٢٠٠٠). التعلم التكنولوجي وبناء المؤسسات والاقتصاد الكلي للمستوردات البديلة في التاريخ الاقتصادي لأمريكا اللاتينية في القرن الحادي والعشرين، إنريكي كارديناس وخوسيه أنطونيو أوكامبو وروز ماري ثورب، محررون. نيويورك، بلغريف ماكميلان.

كريغيل يان (٢٠٠٤) وجهتا نظر بشأن معوقات التنمية ، البحوث الاجتماعية المجلد ٧١ العدد ٢ (صيف ٢٠٠٤).

كيم جاي كيونغ (٢٠٠٤) كوريا تبحث عن دور كبير في تكامل السوق الآسيوية. صحيفة كوريا تايمز، (١٣ أيار/مايو).

لازونيك وليم (٢٠٠١) الإدارة العامة وإدارة الشركات: القواعد المؤسسية للاقتصاد السوقي. ورقة مقدمة للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠١.

ماثياسون، نيك (٢٠٠٤). المؤسسات الكبيرة يجب أن توقع على بيان الحقوق ذي أوبزرفر (١٩ كانون الأول/ديسمبر).

ماكميلان، ديفيد (١٩٦١) المجتمع الناجح، برنستون، نيو جيرسي: فان نوستراند.

المحفل الاقتصادي العالمي (٢٠٠٤) تقرير عن القدرة التنافسية في العالم ٢٠٠٤-٢٠٠٥ جنيف

ـــــ (٢٠٠٥) الشراكة من أجل النجاح: منظور الأعمال التجارية بشأن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، جنيف.

مكتب التمويل لأغراض التنمية التابع للأمم المتحدة (٢٠٠٤) حلقة عمل بشأن تعبئة الاستثمارات الخاصة في البلدان النامية.

ـــــ (١٩٩٩) توفير الخدمات المالية وغير المالية المستدامة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم TD/B/COM.3/EM.7/2.

ـــــ (٢٠٠٠.) أفضل الممارسات في مجال الابتكارات المالية من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم TD/B/COM.3/EM.13/2.

ـــــ (٢٠٠١أ) الدراسة الاستقصائية للممارسات الجيدة في الحوار بين القطاعين العام والخاص UNCTAD/ITE/TEB/4.

ـــــ (٢٠٠١ ب) تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠١: تعزيز الروابط. رقم المبيع E.01.II.D.

ـــــ (٢٠٠٤ ج) رسالة إخبارية من برنامج Empretec التابع للأونكتاد،(كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤).

مكتب العمل الدولي (٢٠٠٥) تقرير عن العمالة في العالم ٢٠٠٤-٢٠٠٥. جنيف.

نيلسون ريتشارد ر.(١٩٩٦) مصادر النمو الاقتصادي كامبريدج ماساتشوسيتس، مطبعة جامعة هارفرد.